العلوم الاقتصادية
العدد الواحد والثلاثون/ المجلد الثامن/١تشرين الثاني, ٢٠١٢

أزمة العولمة أم عولمة الأزمة

الاستاذ الدكتور نبيل جعفر عبد الرضا
قسم الاقتصاد
كلية الإدارة الاقتصاد/جامعة البصرة

الاستاذ المساعد الدكتور يوسف علي عبد الاسدي
قسم الاقتصاد
كلية الإدارة الاقتصاد/جامعة البصرة

المستخلص

يرى بعض الاقتصاديين بأن الأزمة المالية الحالية ترجع في أسبابها إلى طبيعة النظام الرأسمالي القائم على فسح المجال أمام الرأسمالية الحالية التي تشكل ركنا مهما في اقتصاد السوق الذي يعد الدعامة الأساسية للعولمة. إن عولمة سوق المال أدت إلى ازدهار سوق الرهن العقاري عالميا فلولا السوق المفتوحة والمضاربات المالية التي وفرتها سياسات العولمة لما تطورت المشكلة إلى أزمة عالمية انتشرت أفقيا وبسرعة مذهلة في جميع الدول. وإن أقسى ما يمكن أن يتمخض عنه هذا الانتشار بسبب العولمة هو أن تصبح الاقتصادات الهامشية المدمجة بالأصل عرضة لازمات لا يتحمل أسبابها واقع تلك الاقتصادات وإنما فقط لأنها اقتصادات مدمجة. فإنها يمكن أن تمثل الوعاء البديل لأي اختلال يظهر في واقع علاقات وقوانين السوق في المراكز الرأسمالية.

المقدمة :

يبدو أن التأثير المتبادل ما بين العطاء الفكري الاقتصادي من جهة واثر العوامل الأيديولوجية من جهة أخرى واضحا. إذ أننا نجد الانعكاس الفلسفي – الايدولوجيا في الفكر الاقتصادي العالمي عبر الزمن اخذ مداه . فضلا عن وجود بعد آخر له الأثر البالغ في الفكر الاقتصادي ألا وهو النظام السياسي القائم او الطبقة الحاكمة فيه المدافع عن مصالحه الاقتصادية .

فلقد انطلق الليبراليون الجدد من المبادئ الرئيسة التي أكدها من سبقوهم وبخاصة الأفكار الكلاسيكية التي يأتي في مقدمتها أفكار رائد النظرية الرأسمالية الكلاسيكية ادم سميث الذي تحدث عن الحرية الاقتصادية وعبر آلية السوق يتحقق التوازن والتي كانت انعكاسا للمحتوى الاجتماعي القائم آنذاك الذي جعلها أكثر قربا من الواقع.

تاريخ استلام البحث ٢٠١٢/٢/٢٨ تاريخ قبول النشر ٢٠١٢/٦/١٨

إلا أن الليبراليين الجدد قد وظفوا ما ذهب إليه سمث من خلال التأكيد على كفاءة الأسواق ورفض أية إجراءات تدخليه على السياسات المالية التي أدت إلى تزايد العجز المالي والالتزام الصارم بمعدل ثابت للتوسع النقدي حيث ان هذه السياسات سوف تعود إلى تحرير الأسواق لممارسة نزعتها التصحيحية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المختلفة.

لقد مر الاقتصاد الرأسمالي بمرحلة ركود مزمن خلال عقدين متتالين من القرن الماضي بعد انهيار النظام النقدي العالمي " نظام بريتن وودز " فزادت نسبة البطالة وارتفعت معدلات التضخم وتباطأت معدلات النمو وتوالت الأزمات مثل أزمة عامي (١٩٧٤-١٩٧٥) وأزمة عام ١٩٨٢ وأزمة عام ١٩٨٧. لذلك يمكن طرح السؤال التالي :

كيف يمكن تجاوز كل هذه التراكمات – ألازمات الاقتصادية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي ؟

لذلك بدا الفكر الليبرالي الجديد يؤكد عولمة الاقتصاد العالمي من خلال زيادة التبادلات التجارية وسرعة حركة رؤوس الأموال وتبادل المعلومات والأفكار وتزايد حركة انتقال العمل فضلا عن انتشار وتوسيع عمل الشركات المتعددة الجنسيات وتقليص دور الدولة الاقتصادي وتجاوز الحدود الجغرافية والسيادية وتطوير عمل المؤسسات الدولية .

لقد استند الفكر النيو ليبرالي إلى وثيقة صدرت في واشنطن عام ١٩٨٩ وأصبحت معروفة تحت اسم إجماع واشنطن وهي تشمل عشر وصايا منها :

- الخصخصة
- تحرير التجارة العالمية
- انتقال رؤوس الأموال
- تخفيض الاجراءات والقيود على عمل الأسواق
- الانضباط المالي بخاصة تخفيض عجوزات الموازنة

ولقد اختصر بعض الاقتصاديين هذه الوصايا بثالوث " ثبت – قرر – خصخص "

لقد كان لإنهيار الاتحاد السوفيتي وبروز القطبية الأحادية في النظام العالمي وقيادة الولايات المتحدة للنظام الاقتصادي العالمي حافز على انتشار الفكر الليبرالي والذي نتجت عنه عولمة الاقتصاد العالمي إذ أصبحت الشركات الكبرى لا تعرف دولا او حدودا او جنسية ولا سيما

الشركات الغربية التي انتشرت في معظم أنحاء العالم بخاصة الصين والهند فضلا عن انتشار الاستثمارات المختلفة لبعض الدول ذات القوة الاقتصادية المتميزة في معظم دول العالم والتشابك المالي بين المؤسسات المالية والبنوك في مختلف الدول من حيث القروض أو الديون على الدول المدينة وغيرها من الارتباطات المالية الأخرى. وأصبحت السياسة النقدية غير خاضعة للسلطة النقدية المحلية التي عجزت عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات وهكذا تحولت الاقتصادات العالمية الى مجرد قرارات بيد قلة من المضاربين الذين يتاجرون بالعملات والأوراق المالية دون تدخل سلطة محلية أو أجنبية لمحاسبتهم وردعهم.

ويرى بعض الاقتصاديين بأن الأزمة المالية الحالية ترجع في أسبابها إلى طبيعة النظام الرأسمالي القائم على فسح المجال أمام الرأسمالية الحالية التي تشكل ركنا مهما في اقتصاد السوق الذي يعد الدعامة الأساسية للعولمة. إن عولمة سوق المال أدت إلى ازدهار سوق الرهن العقاري عالميا. فلولا السوق المفتوحة والمضاربات المالية التي وفرتها سياسات العولمة لما تطورت المشكلة إلى أزمة عالمية انتشرت أفقيا وبسرعة مذهلة في جميع الدول. وإن أقسى ما يمكن أن يتمخض عنه هذا الانتشار بسبب العولمة هو أن تصبح الاقتصادات الهامشية المدمجة بالأصل عرضة لازمات لا يتحمل أسبابها واقع تلك الاقتصادات وإنما فقط لأنها اقتصادات مدمجة. فإنها يمكن أن تمثل الوعاء البديل لأي اختلال يظهر في واقع علاقات وقوانين السوق في المراكز الرأسمالية.

مشكلة البحث :

إن الأفكار النيوليبرالية قد بنيت على أزمة عاشها الاقتصاد الرأسمالي بل هي ردة فعل على كل مشكلات هذا النظام. فقادت تلك الأقطار دمج إلى الاقتصادات العالمية للتخلص من حالة الكساد المزمن. ولم تأخذ مداها الزمني الكامل وعند تطبيق مبادئ هذه الأفكار توالت الأزمات في عقد التسعينات ففي عام ١٩٩٢ حدثت أزمة سوق لندن وتلتها الأزمة المكسيكية في عام ١٩٩٤ ومن ثم أزمة شرق وجنوب شرقي آسيا عام ١٩٩٧ وفي عام ١٩٩٩ حدثت الأزمة البرازيلية وتلتها الأزمة التركية عام ٢٠٠٠ ومن ثم الأزمة العالمية في عام ٢٠٠٨.

وأن هذه الأفكار كانت انعكاسا واضحا للبعد السياسي بخاصة بعد انهيار جدار برلين بوصف النظام الرأسمالي هو نظام اجتماعي ديمقراطي لا توجد أي تناقضات قد تؤدي إلى استمرار عمليته التاريخية لينتج عنه نظام جديد بديلا عنه.

هدف البحث :

احتلت الأزمة الاقتصادية العالمية اهتماما واسعا من قبل الباحثين لمعرفة أسبابها ونتائجها والمدى الزمني الذي من المتوقع أن تأخذه بأبعادها الاقتصادية والمالية وستشكل النظام الاقتصادي الذي سيقود الاقتصاد العالمي بعد فشل العولمة الاقتصادية في ضبط حركة الأسواق بعد إزاحة دور الدولة الاقتصادي باعتبار الضابط المهم لخلق التوازنات في مختلف الأسواق لذلك يهدف البحث الى دراسة الدوافع الاقتصادية للدول الرأسمالية قبل اتساع رقعة هذه الأفكار ومن ثم دراسة واقع تلك الاقتصادات بعد تطبيق مبادئ العولمة الاقتصادية.

ولغرض الوصول إلى هذا الهدف قسم البحث إلى الآتي :

١- الجانب المفاهيمي والتاريخي للعولمة والأزمات الاقتصادية
٢- أزمة العولمة
٣- اثر العولمة في الأزمة الاقتصادية الراهنة
٤- عولمة الأزمة

اولا : **الإطار المفاهيمي للعولمة والازمة الاقتصادية**

١- الدلالة اللغوية للعولمة :

العولمة (Globalization) لغة على وزن فوعلة. وهو من المصادر القياسية في اللغة العربية. فهي مصطلح سليم من ناحية التركيب (الانباري, بدون سنة نشر ،ص٥٥٦). وهو كما معروف بان المصادر في اللغة العربية تختص دون سواها من المفردات باتساع اتجاهاتها سواء اكان في الوقت أم في السياق. فهي تنوب عن الفعل فيكون معناها اداء الفعل. والجذر اللغوي لها هنا هو (علّم) المأخوذ من معنى العالم. وبذلك يكون معنى العولمة جعل الشيء عالميا او جعل الشيء على مستوى العالم. وبذلك حصلنا على مفتاح مفردة العولمة والميدان الذي تدور في فلكه. على الرغم من ذلك تعددت الالفاظ الدالة على العولمة الا انها تدور في فلك واحد هو المستوى العالمي. فيطلق البعض عليها الكوننة بدليل أن الشق الأول من الكلمة الانكليزية (Globe) تعني الكون. في حين يطلق بعضهم عليها الكوكبة وهو أيضا مشتق من الكلمة الانكليزية (Globe) بمعنى الكرة والمقصود هنا الكرة الأرضية أو كوكب الأرض الذي نعيش على سطحه (إسماعيل صبري عبد الله ،١٩٩٩،ص٤٤) . وكذلك يطلق عليها الشوملة انطلاقا من شمول العالم بنظام اقتصادي واحد. الا ان بريجنسكي * قد استخدم مصطلح المدينة الكونية وفضله على

مصطلح العولمة الذي استخدمه اول مرة ماك لوهاك الذي اختلف كثيرا في دلالته بوصف مفهوم العودة الى الجماعة والحياة المرتبطة بالقرية لم يعد مناسبا في دلالته على التشابكات الدولية في عصر التكنولوجيا الالكترونية.

ونعتقد أن مصطلح العولمة هو الاكثر دقة وتعبيرا للفعل وأدائه ومجال حركته بخاصة عندما نتحدث عن النظام العالمي الجديد والتحولات العالمية في النشاطات الاقتصادية باتجاهاتها المختلفة. بوصف العامل الاقتصادي أنه أكثر المؤشرات دلالة على أبعاد هذا النظام الجديد وما يتطلبه من حركة وسيطرة على التجارة العالمية والانتاج العالمي.

* مستشار الرئيس الامريكي كارتر (١٩٧٧-١٩٨٠) الذي روج للحداثة على أنها نموذج كوني يعتمد القيم الأمريكية التي تستطيع الوصول بالمجتمع الدولي إلى العالمية من خلال الخواص الأربع التي هي :

١- قوة عسكرية عالمية

٢- دور اقتصادي عالمي

٣- جذب ثقافي وفكري عالمي

٤- إرادة وقوة سياسية عالمية.

٢- العولمة بين نهاية الجغرافية ونهاية التاريخ

لقد تبنى كينيشي اوماي (kenichi Ohmae) رئيس ماك كينزي (Mc-Kinsey) في طوكيو المسمى في الغرب مبتدع العولمة الذي ألف كتاب ثالوث القوى في عام (١٩٨٥) وكتاب عالم بلا حدود. قد تبنى مقولته الشهيرة (إن العولمة هي نهاية الجغرافية) ويعني بذلك انعدام كل الحواجز الاقتصادية والسياسية والثقافية والعلمية والجغرافية والعرقية والمذهبية (د٠ عزت السيد احمد ،٢٠٠٠،ص٦) وان جذور تلك المقولة ترجع الى عهد الاستكشافات الجغرافية الاوربية عندما تمكن البرتغاليون والاسبان والبريطانيون والهولنديون بعد اكتشافهم رأس الرجاء الصالح الوصول الى العالم الجديد وبسط سيطرتهم على تجارة الشرق وموارده منذ القرن الخامس عشر وحتى القرن السابع عشر. الا انه في القرن الثامن عشر بدأت القوى الاقتصادية الجديدة تتشكل من خلال سيطرتها على اجواء كبيرة من العالم دون ان يكون لها القدرة على إدارته بمفردها. ولذلك وضعت قواعد جديدة للتجارة العالمية التي اتبعها الآخرون التي اتخذت أشكالا سياسية متعددة منها المستعمرات, المحميات ومناطق النفوذ وغيرها. واستمرت تلك السياسة حتى نهايات القرن العشرين. فمن خلال منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى إلغاء الحواجز الكمركية التقليدية وتحويل العالم الى قرية بلا حدود وفتح كل الابواب امام السلع الاقتصادية الواردة من الدول الغنية والمتميزة سلعها بالوفرة والجودة المقرونة بالاسعار المنخفضة. فضلا عن سيطرة الشركات المتعددة الجنسية على الخريطة العالمية على الرغم من ان اصحابها وسكان دولها لا يشكلون الا (٢٠%) من سكان العالم. ومن خلال نشاطهم التجاري استطاعوا تجاوز الحدود والجغرافيا لتشمل العالم باسره بفعل منظمات دولية تتخذها هذه الشركات كغطاء لاملاء شروطها تحت ستار القروض والمساعدات.

في حين أطلق فوكوياما مقولته الشهيرة التي تؤكد نهاية التاريخ من خلال عدم مقدرة العالم غير الغربي في مواجهة الغرب والتي نشرها في مجلة المصلحة القومية (National Interest) في صيف عام ١٩٨٩ والتي استندت الى التساؤل الآتي : " هل أن ما يشاهد اليوم من تغير وعودة لليبرالية لا غيرها وسيادتها على كل النظريات والمجتمعات. يعني أن التاريخ قد وصل إلى نهايته المحتومة ؟ (فرانسيس فوكوياما،ترجمة د٠ حسين الشيخ ،١٩٩٣،ص٢٨).

لقد استمد فوكوياما مقولته نهاية التاريخ من كبار المفكرين امثال هيكل وماركس. فقد اعتقد كل منهما أن تطور المجتمعات البشرية ليس الى ما لا نهاية بل انه سيتوقف حين تصل البشرية الى شكل من اشكال المجتمع الذي يشبع احتياجاته الأساسية والرئيسة. وهنا يؤكد الاثنان ان للتاريخ نهاية وهي عند هيكل الدولة الليبرالية وعند ماركس المجتمع الشيوعي (احمد خالد احمد ،١٩٩٩،ص١٣٨-١٣٩)

لذلك حول فوكوياما الصراع ما بين القوى العاملة (الاممية) والهيمنة العولمية لرأس المال, وان الغلبة المؤكدة ستكون لصالح العولمية لرأس المال على البروليتارية الاممية. وبذلك يلغي فوكوياما أي تناقضات قد تظهر في النظام الاجتماعي الديمقراطي الحر. وان يتوقع استمرار العملية التاريخية لتنتج نظاما جديدا على غرار ما قرره هيكل وماركس من قبل. في حين لم يضع ماركس في حساباته التناقضات التي لم يرها والتي ظهرت في النظام الاشتراكي قبل عام (١٩٩٠). ومن ثم انهارت الاشتراكية. الا ان فوكوياما لا يتخيل اي تناقضات بل يتوقع استمرار العملية التاريخية لتنتج نظاما اقتصاديا يعتمد الليبرالية اساسا له من خلال العمل على ايجاد عالم بدون حدود اقتصادية وجعله عالما واحدا يعيش فيه الانسان في مجتمع كامل والوصول الى غايته وبالتالي ولم يعد هناك مكان للتطور التاريخي بعد هذه المرحلة بوصف النموذج الرأسمالي هو حل لكل مشاكل البشرية التي وصلت الى نهاية ابداعها الفكري .

إن البعد الأيديولوجي في المفهومين السابقين واضحا سواء اكان في طروحات اوماي ام في طروحات فوكوياما. فما ان انتهت الحرب الباردة وتفككت المنظومة الاشتراكية حتى بدأت الولايات المتحدة بالترويج للنظام العالمي الجديد الذي يعتمد الحرية الفردية وحقوق الانسان وصولا الى الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها وهذا المفهوم ما هو إلا انعكاس للأيدولوجيات والمفاهيم الليبرالية للمدارس السابقة سواء أكانت التجارية التي اهتمت بكيفية رفع الفائض في الميزان التجاري أم الطبيعة التي أكدت على ترك النشاط الاقتصادي حرا من كل قيد وتدخل. في حين اقر آدم سمث مؤسس النظام الرأسمالي ان المصلحة الخاصة هي التي تضمن عمل وتوازن النظام الراسمالي. وينبغي توفير الحرية كشرط اساسي لتطبيق تلك المصلحة. فالسوق الذي يعد اهم اليات التوازن في القطاع الراسمالي يحتاج الى الحرية مثلما يحتاج راس المال الى حرية الحركة اي ان ينتقل بين القطاعات ذات العائد القليل الى القطاعات ذات العائد الكبير دون النظر الى الحدود. ولكي تحقق السلع وقوة العمل التي تقف وراء إنتاجها لقيمتها التبادلية تحتاج الى حرية التبادل.

إن هذا الاتجاه في التحليل عاد وبقوة في السبعينات من القرن الماضي عندما زاد نفوذ مدرسة شيكاغو على يد أشهر منظريها ملتون فريدمان والتي ترتكز على الفكرة الأساسية القائلة إن حرية الفرد والمجتمع هي القاعدة والضوابط هي الاستثناء. فالرأسمالية كنظام تتمكن من تصحيح أخطائها والانحرافات الناجمة في سيرتها ولو استطاع المجتمع حماية هذه الحرية

وحدد سلطة الدولة الاقتصادية (جيمس جوارتيني وريجارد استروب, ترجمة د٠عبدالفتاح عبدالرحمن وآخرون ١٩٨٨،ص١٩٦).

وهذا يؤكد ما ذهب اليه بورنهام من ان حتمية الانتقال من الرأسمالية إلى مجتمع آخر محسومة. إلا إنه يؤكد أن الرأسمالية لن تنتقل الى الاشتراكية كما يريد ماركس واتباعه. بل الى مجتمع وعهد جديد هو عهد المدراء او المنظرين. وهذا يشابه ما ذكره شومبيتر في كتابه الذي نشر عام ١٩١٢ والمتعلق بالنمو الاقتصادي في النظام الرأسمالي وعلى النحو الآتي :

" إن هذه الفكرة وهذا الهدف هما بالضبط بنفس الفكر و الهدف الذي وضعهما كارل ماركس بان التطور الاقتصادي هو عملية مستقلة متولدة من النظام الاقتصادي نفسه " (منشنزوفينللو, ترجمة د. محمد ابراهيم زيد ،١٩٦٧ ،ص٧٢-٧٣).

بذلك ربط شوبيتر تحليله للنمو الاقتصادي بمدير المشروع وهذا نابع من الفلسفة او الايدولوجية التي ينحدر منها شومبيتر, إذ أطلق عليه بالعامل الحاسم في التحول الاقتصادي على بوصف الشخص هو الذي يحقق التغيرات التكنولوجية الحاسمة داخل المشروع ومن ثم تحقيق الأرباح وتوسيعها. وهذا له اسقاطاته على النشاط الاقتصادي الكلي. إذ يحاول المديرون الجدد في المشاريع الأخرى في طلبهم لوسائل الانتاج وزيادته مما يتطلب أسواقا جديدة تضمن تصريف هذه الزيادة في الانتاج ومن هنا لا بد من فتح أسواق جديدة في بلدان أخرى تضمن للمشاريع في البلدان الرأسمالية من خلالها استمراية زيادة ارباحها. وهذا يتفق مع طروحات مدرسة جانب العرض.

ثانيا : **ازمة العولمة**

١-الازمة في الفكر الرأسمالي :

النظام الرأسمالي هو نظام تكون فيه وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة وان التوازن بين الانتاج والاستهلاك غير قائم فيه بشكل نهائي وإنما ينشأ بالتدريج من خلال تقلبات السوق وكذلك هناك انفصال ما بين أصحاب العمل والعمال بحيث يؤدي هذا الانفصال الى استقطاب اجتماعي حاد بوصف العمال يملكون قوة عملهم فقط في حين يملك أصحاب العمل أدوات الإنتاج مما يؤدي إلى سيادة الاستغلال الاجتماعي والاقتصادي. فضلا عن سمات اخرى تتراوح ما بين الباعث الاساسي للنشاط الاقتصادي الذي هو الربح والغياب النسبي للرقابة الحكومية على النشاط

الاقتصادي مما مهد لقوى السوق العرض والطلب لتنظيم العمليات الاقتصادية وحل كل مشكلاته الاقتصادية.

ويمكن تلخيص ميزات الاقتصاد الرأسمالي بميزتين رئيستين هما :

١- انه اقتصاد سوقي أي أن غرض الإنتاج هو إشباع حاجات أسواق غير محددة ومعروفة سلفا. فيصبح احتمال اختلال التوازن ما بين العرض الكلي وبين الطلب الكلي قائم لا محال.

٢- هو اقتصاد نقدي وائتماني يتميز بمقدرة المصارف على خلق النقود وتقديمها بمعدلات فائدة. فتدخل العوامل النفسية سواء أكانت تشاؤمية أم تفاؤلية في تغير اتجاهات نشاطات المنظمين ويبالغ المنظمون في حالة التفاؤل في زيادة الطلب على الإقراض. أما في حالة التشاؤم فيقللون من اقراضهم وكانت نتيجة لذلك كله تأرجح النشاط الاقتصادي ما بين الرخاء تارة وبين الكساد تارة اخرى . لقد لفتت هذه الظاهرة أنظار الاقتصاديين منذ بداية القرن التاسع عشر وعكفوا على تفسيرها ودراستها للوقوف على أسبابها وإيجاد الحلول المناسبة لها. فالاقتصاد الرأسمالي لا يسير على وتيرة واحدة إذ تشير الدراسات التاريخية إلى إن تطور النظام الرأسمالي لم يتحقق في شكل خط مستقيم بل في شكل حركات شبيهة بالتموجات. ففي فترات التوسع الاقتصادي وانخفاض معدلات البطالة تتبعها فترات بطء النمو الاقتصادي وانكماش النشاط الاقتصادي. وفي فترات بطء النمو الاقتصادي, ينمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدلات بطيئة أو يتوقف عن النمو. وفي أثناء التوسع ينمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي بمعدلات سريعة. ويطلق الاقتصاديون ضمنا على هذا الاصطلاح الدورة الاقتصادية (جيمس جوارتيني وريجارداستروب, ترجمة د.عبدالفتاح عبدالرحمن وآخرون ١٩٨٨،ص١٩٦).

تمثل الأزمة قاعدة الدورة الاقتصادية وعندما تحدث الأزمة فإن جزءا من الجهاز الإنتاجي يتوقف عن العمل ويتم خروج جزء من رأس المال الثابت الموازي في طاقته لفائض العرض السلعي. فيخرج بعض المنتجين من دائرة الإنتاج والأسواق بسبب الخسائر التي يتعرضون لها. ولكن جزءا آخرا يبقى ويتحمل آثار الأزمة ويستطيع استئناف عملية الإنتاج بعد أن يكون الفائض السلعي قد اختفى وبدأت الأسعار بالميل نحو الارتفاع.

٢- المدارس الفكرية الرأسمالية وتفسير الأزمة .

إن أول أزمة حدثت في انكلترا في عام (١٨٢٥), أعقبتها أزمة ثانية في عام (١٨٣٦) اقتصرت على انكلترا والولايات المتحدة. ثم أزمة ثالثة في عام (١٨٤٧) شملت دولا أخرى مثل فرنسا وألمانيا فضلا عن انكلترا والولايات المتحدة. وأزمة رابعة في عام (١٨٥٧) عمت جميع الدول الرأسمالية. أما في القرن العشرين فقد حدثت الأزمات الآتية : (١٩٠٧), (١٩٢٩), (١٩٤٩), (١٩٥٧-١٩٥٨) ،(١٩٧٤-١٩٧٥), (١٩٨٢) ،(١٩٨٧), (١٩٩٢), (١٩٩٤), (١٩٩٧). اما في القرن الحادي والعشرين فكانت أبرز أزماته هي أزمة عام (٢٠٠٨).

لذلك كان للمدارس الفكرية الرأسمالية المتعاقبة إسهام واضح في تفسير تلك الازمات التي لازمت تطور الفكر الرأسمالي مثلما توضح من خلال الترتيب الزمني لتلك الأزمات. وفي ما يأتي توضيح لتلك التفسيرات.

٢-١- المدرسة الكلاسيكية وتفسير الأزمة :

لقد لاحظ رواد هذه المدرسة الأزمة منذ بداية عهد الرأسمالية .فقد سماها دافيد ريكاردو بالزيادة المفاجئة في قنوات التجارة وأدى ذلك إلى حدوث انخفاض مفاجئ في الطلب على منتجات احدى الصناعات وتنخفض الأرباح وتسبب البطالة ومن ثم انخفاض في معدل نمو الاقتصاد. إلا أن هذا الطرح لا يخرج عن نظرية ضعف الاستهلاك التي انتقدها كل من ساي وميل اللذين قالا إن هذا يحدث بشكل جزئي وفي حالات محددة هي (د٠ محمود نيربي ،١٩٧٣،ص٢١٧) :

١- عندما يحصل اكتناز لقسم من القوى الشرائية.

٢- عندما لا يمكن زيادة الكلفة النقدية في تداول هذه الزيادة التي تسهل امتصاص العرض الزائد.

في حين أكد هاوتري أن الأزمة هي حدث نقدي وأن حركة النقود هي المسؤولة الوحيدة عن التقلبات الاقتصادية. فعندما يزداد الطلب النقدي اي الطلب الذي يتخذ كوسيلة للتبادل تزداد حركة التجارة وينمو الإنتاج وترتفع الأسعار. أما التقلص الفجائي في التداول النقدي مثلا فينتج تخلفا نقديا ينعكس على الفعالية الاقتصادية فيقللها فلا يمكن حينئذ تصريف الإنتاج وهذا يؤدي إلى تكوين مخزون سلعي وخسائر وبطالة (د٠فوزي القيسي ،١٩٦٤، ص ٩٩) .أما هايك فقد ركز على رأس المال الفائض الذي له أثران. الأول هو تضخيم الإنتاج والثاني هو تطويل عملية الإنتاج. فان زيادة الإنتاج هي من محاسن رأس المال. ولكن تأخر هذا الإنتاج يحمل في طياته أخطارا كبيرة منها اختلال التوازن في النظام الاقتصادي. بوصف رأس المال يمر بثلاث مراحل هي التشكيل والاندثار ووقت امتصاص السلع المنتجة بواسطته عن طريق الاستهلاك او وقت

الاستهلاك. فوقت التشكيل والاندثار لا يتوافق مع وقت الاستهلاك ويحدث بسبب ذلك اختلال التوازن ما بين العرض والطلب (د٠ محمود نيربي ،١٩٧٣،ص٢٢٤).

لقد استخدم افتالون التحليل السابق نفسه إلا أنه اختلف معه في إدخال عنصر التكنولوجيا الحديثة وأثرها في تحقيق فيض رأس المال. وأن الفارق الزمني ما بين وقت الاستهلاك ووقت تشكيل راس المال. بوصف الأول سريع والثاني بطيء بتأثير التطور التكنولوجي الذي يصبح أكثر كلفة من رأس المال الإنتاجي القديم وبذلك تصبح حركته اكثر بطئا مما سبق. وأنه لا يمكن إيقافه بعد تشكيله والبداية به (د٠ فوزي القيسي ،١٩٦٤،ص٨٢-٨٣).

إلا أن ويكسل قدم تفسيرا متقدما عما سبقه من الاقتصاديين الكلاسيك حينما ربط ما بين النظام المصرفي وأسعار الفائدة النقدية وأسعار الفائدة الطبيعية (إنتاجية راس المال) وأثرها في اختلال النظام الاقتصادي. فعندما يسهل النظام المصرفي منح القروض عندما يكون سعر الفائدة النقدي منخفضا عن سعر الفائدة الطبيعي الذي من شأنه أن يبعث على زيادة تشكيل رؤوس الأموال الإنتاجية وسوف ترتفع الأسعار وتزداد الأرباح. وعندما يزداد الطلب على القروض فلا تستطيع المصارف على تلبية هذا الطلب إلى ما لا نهاية فيضطر لتقليص القروض ويحدث هذا التقليص ارتفاع سعر الفائدة النقدي .وعندئذ تقل الفجوة بين سعر الفائدة الطبيعي وسعر الفائدة النقدي وتتقلص الاستثمارات وتنخفض الأسعار ويزداد هذا الانخفاض حتى يصبح سعر الفائدة الطبيعي أقل من سعر الفائدة النقدي. فتحدث الخسائر وتعمم البطالة وينخفض معدل نمو الاقتصاد ككل (د. عبد الكريم كامل عبد الكاظم ،١٩٨٨،ص٥٩).

٢-٢- المدرسة الكينزية وتفسير الأزمة

إن الأزمة عند كينز ما هي إلا أزمة نقص في الطلب أو نقص في الاستهلاك وهناك مجموعة من العوامل التي تعد مصدر لهذه الأزمة وهي (باري سيجل, ترجمة د٠طه عبد الله منصور ،١٩٨٧،ص٥٣٦).

١- هبوط الميل نحو الاستهلاك
٢- تناقص الكفاية الحدية لراس المال
٣- تفضيل السيولة
٤- تجميد الأموال الاحتياطية

إذ جعل كينز من الاستخدام دالة في الطلب الكلي وأن العوامل السابقة هي التي تتحكم في حجم هذا الطلب وهي التي تسهم في تقلبات الاستخدام ومن ثم تحدث الدورة الاقتصادية التي تقع في قاعها الأزمة. فما دام الطلب الكلي هو مجموع الطلب الاستثماري والطلب الاستهلاكي. وحيث إن الطلب الاستهلاكي يتميز بنوع من الثبات والاستقرار فان الطلب الاستثماري هو الطلب الرئيس هو الذي يتحكم في التقلبات في النشاط الاقتصادي بوصف الدورة الاقتصادية ما هي إلا دورة في الكفاية الحدية لرأس المال (جيمس جوارتيني وريجارد استروب ،١٩٨٨،ص٤٣٥-٤٣٦). وبذلك يرى كينزان الكفاية الحدية لرأس المال (سعر الفائدة الطبيعي عند ويكسل) عندما تكون أعلى من معدل الفائدة النقدي تزداد الاستثمارات عن الادخارات وتحدث حركة نحو الأعلى وزيادة في الاستخدام والدخل وزيادة في الطلب الاستهلاكي. اي رخاء اقتصادي. ويحصل العكس فيما لو ارتفع معدل الفائد النقدي عن معدل الفائدة الطبيعي او عن الكفاية الحدية لراس المال. فتقل الاستثمارات ويقل الاستخدام والدخل ويقل الطلب الاستهلاكي وينحدر الاقتصاد نحو الشلل والركود.

وقد توصل كينز إلى أن قوى السوق ليس لها القدرة بتغليب ميل العمالة إلى العودة إلى المشاريع الإنتاجية لعدم وجود الية اتوماتيكية للسوق على افساح المجال لهذا الميل. فمن الطبيعي ان يكون من الضروري حدوث تدخلات خارجية قادرة على تحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي. وعد هذه التدخلات لها وظيفة مهمة هي معالجة الكساد وسد الفراغ الذي احدثته قوى السوق. ومن هنا ياتي تدخل الدولة في الإدارة الفعالة والحيوية لتشغيل الآلة الاقتصادية المعطلة في مراحل الكساد ولها السلطة في التغلب على التناقضات الاساسية للنظام الراسمالي.

أما الاقتصاديون الذين اتبعوا أفكار كينز أمثال ساملسون وهانس ودومار وهكس وهارود وكالدور فقد اهتموا كثيرا في النمو الاقتصادي من خلال نماذج رياضية معروفة بأسمائهم أكثر من اهتمامهم في تفسير الدورة الاقتصادية. الا ان هذه النماذج استطاعت من خلال الجمع ما بين مبدئي المضاعف والمعجل في تفسير معدل النمو المتوازن والذي يتطلب كمية من الاستثمارات الكافية لاستيعاب المدخرات الناجمة عن نمو الدخل. وان الدورة تتذبذب وتدور حول هذا الاتجاه اي ان الدورة تتذبذب حول توازن متحرك وليس حول توازن ثابت. وتعد الاستثمارات العامة ضرورة وذات اهمية قد تكون اكبر من أهمية الاستثمارات المستقلة في تحريك النشاط الاقتصادي.

٢-٣- المدرسة النقودية وتفسير الازمة :

لقد بين فريدمان وشوارتز عند دراستهما التقلبات الاقتصادية خلال المدة (١٨٦٧-١٩٤٠) أن انخفاض القاعدة النقدية وانخفاض كمية النقود في التداول بسبب بعض الضغوطات السياسية فضلا عن قوى اقتصادية غير نقدية سابقة أو حالية في النشاط الاقتصادي. إلا أن التغيرات الملموسة في معدل نمو كمية النقود هي السبب الرئيس لهذه التقلبات.

فخلال الكساد (١٨٧٥-١٨٧٨) حصل انخفاض في القاعدة النقدية بسبب الضغوط السياسية التي استهدفت العودة الى نظام الذهب. أما الكساد العظيم خلال المدة (١٩٢٩-١٩٣٣) فقد سبقته مدة كان فيها النمو النقدي صفرا. وهذا يرجع إلى محاولات المصرف المركزي الفيدرالي إلى محاربة المضاربة في سوق رأس المال باتباع سياسات نقدية متشددة. فقد انخفض العرض النقدي خلال تلك المدة بنسبة (٣٤%). اما الاحداث التي سبقت الكساد خلال المدة (١٩٠٧-١٩٠٨) فتتركز في الذعر المالي الذي صاحبته زيادات حادة في نسبة النقود لدى الناس.

أما خلال المدة (١٩٦٧-١٩٦٨) فقد حقق معدل نمو عرض النقود حقق معدل نمو عرض النقود (٧,٤%) صاحبته زيادة في معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة وانخفاض في معدل البطالة في سنة (١٩٦٨) بلغ (٣,٦%) بعد ان كان (٤,٥) سنة (١٩٦٥). وكذلك الحال خلال المدة (١٩٧١-١٩٨٢) فقد انخفضت البطالة وزاد الإنتاج بشكل حاد بسبب النمو النقدي الذي بلغ (٧,٨%) سنويا وهو أعلى معدل نمو نقدي بعد الحرب العالمية الثانية وزاد الناتج المحلي الاجمالي بمعدل (٥,٦%) خلال المدة (١٩٧٧-١٩٧٨) (ريمون برتران, ترجمة محمود بهير انسي ،١٩٧٥،ص٢٢٩).

ولقد خلص النقوديون إلى نتيجة مفادها أن الانكماش الذي سيحدث في نمو كمية النقود المتداولة سيكون تأثيره في الإنتاج أولا وأقوى من تاثيره في الأسعار. لأن الأسعار والأجور التي استقرت في ضوء توقعات التضخم سيتواصل ارتفاعها. إلا إن مجموع الطلب الكلي لن يكون في الفترات المقبلة كافيا للوفاء بهذه الأسعار والأجور المرتفعة. وسيؤدي هذا إلى وقف نمو الأسعار والى خلق حالة من البطالة والطاقات العاطلة (جيمس جوارتيني وريجارد استروب،١٩٨٨،ص٤٣٥-٤٣٦).

٣ -نظام بريتن وودز وبداية الأزمة

يتسم التاريخ الممتد ما بين عامي (١٩٤٥) ولغاية (١٩٧٠) بتغيرات متعددة إلا إنه يمكن القول إنها تميزت بالهدوء النسبي في مجال المدفوعات الدولية بخاصة اذا ما قورنت بالمدة الممتدة ما بين الحربين. ويمكن إيضاح ذلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر في التوازن الاقتصادي العالمي فقد زاد الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بمقدار (٤٠%) عن مثله في دول أوربا الغربية مجتمعة. في حين أن مجموع مبادلات دول أوربا الغربية مع سائر دول العالم ازداد بمقدار (٢٢%) عن مبادلات الولايات المتحدة مع تلك الدول (باري سيجل، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن ،١٩٨٨،ص٦٧١-٦٧٢). اما على مستوى المعاملات الدولية والمدفوعات فنجد أن هناك تحولا تدريجيا في الأهمية النسبية لكل من الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية. إذ كانت تعاني دول أوربا الغربية من عجز ميزان مدفوعاتها ومن تضخم نقدي حاد. نجد أن فائضا في ميزان المدفوعات للولايات المتحدة قد تحقق. ولكن بعد تفاقم حرب فيتنام انعكست جميع المؤشرات الاقتصادية السابقة .فقد سجل ميزان مدفوعات الولايات المتحدة عجزا وتعاني من التضخم قياسا بالدول الأوربية. لذلك يمكن تقسيم تلك المدة إلى ثلاث مراحل هي (ريمون برثران –ترجمة محمود بهير انسي –١٩٧٥ ص٢١٢) :

٣-١- مرحلة ندرة الدولار (١٩٤٥-١٩٥٢)

لقد عانت الدول الأوربية من مخلفات الحرب العالمية الثانية وبخاصة انخفاض في إنتاجها الصناعي والزراعي والتضخم ولم يكن أمام تلك الدول إلا الولايات المتحدة في سبيل الحصول على احتياجاتها من المواد الغذائية والأولية والمنتجات المصنعة .وبالتالي حدث عجز واضح في ميزان مدفوعات تلك الدول. من أجل معالجة هذا الوضع أعلن الجنرال مارشال مشروعه الشهير بتقديم معونات عاجلة للدول الأوربية ابتداء من عام ١٩٤٧. إلا إن الأوضاع سرعان ما انقلبت بعد عام ١٩٥٠عند إعلان الحرب الكورية وتراجعت المعونات بشكل كبير من الولايات المتحدة الى دول أوربا الغربية وحقق ميزان المدفوعات الأمريكي ولأول مرة عجزا قدره (٣.٥) مليارات دولار في عام ١٩٥٠.

٣-٢- مرحلة الانتقال (١٩٥٢- ١٩٥٨)

خلال تلك المدة زاد الإنتاج الأوربي بمعدل كبير فيما زاد معدل الادخار وتكوين رأس المال نتيجة الزيادة الكبيرة في معدلات الاستثمار. واقترن التوسع الأوربي الذي فاق مثيله في الولايات المتحدة الأمريكية. ولم تتخذ الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من العجز في ميزان مدفوعاتها أية إجراءات للحد من هذا العجز. ولذلك تناقص رصيدها من الذهب بين عام (١٩٥٢ – ١٩٥٧) بمتوسط (٢٦٠) مليون دولار سنويا .وازدادت الأرصدة الدولارية لغير المقيمين بأكثر من مليار دولار. فيما استطاعت الدول الأوربية من زيادة النفقات الجارية المستحقة بالدولار ومن السماح بتحويل عملاتها بالدولار.

٣-٣- مرحلة وفرة الدولار (١٩٥٩- ١٩٦٩)

استمر النمو الاقتصادي في معظم الدول الأوربية وبمعدل سريع دون أن تصاحبه ضغوط تضخمية في بداية تلك المرحلة بالرغم من الفائض الخارجي الكبير .إلا إن الولايات المتحدة الأمريكية عانت كثيرا من عجز ميزانها التجاري بالرغم من التدابير التي اتخذتها لإخفائه أو تمويله. وكان هناك اتجاه إلى إلقاء مسؤولية الاختلال على عاتق دول أوربا الغربية بدعوى أن عملاتها مقومة دون قيمتها الحقيقية في حين أن الدولار الأمريكي مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية. لذلك أصبحت الدول الأوربية مركزا لجذب الأموال الأمريكية واعتبر البعض هذه الحركة وبخاصة من رؤوس الأموال الخاصة سببا رئيسا في زيادة الاختلال في ميزان المدفوعات الأمريكي وقد أدى أيضا التدخل الأمريكي الواسع في فيتنام ابتداء من عام ١٩٦٥ إلى عجز كبير في الميزانية أدى إلى زيادة حدة التضخم فيها. مما ساهم في ارتفاع الأجور والأسعار بشكل كبير وخلق هبوط في فائض ميزان المدفوعات الجارية مع العالم الخارجي .وأصبحت الولايات المتحدة تعتمد بشكل كبير على جذب الاستثمارات الأجنبية نحو الداخل.

٤- النظام النقدي الجديد وأزمة العولمة .

عندما أعلن الرئيس الأمريكي نيكسون في أواسط آب في عام (١٩٧١) وقف تحويل الدولار إلى ذهب .فضلا عن تدابير أخرى اهمها فرض ضريبة اضافية على الواردات بواقع (١٠%) بقصد تصحيح عجز الميزان التجاري وتجميد الأسعار والأجور لمدة ثلاثة أشهر في محاولة لكبح التضخم. ولا شك ان هذا الاعلان كان نهاية عهد مؤتمر بريتن وودز بعد تصاعد المضاربة ضد الدولار ابتداء من عام ١٩٧٠ بعد فشل سياسة مكافحة الانكماش التي بدأت الولايات المتحدة تطبيقها منذ عام ١٩٦٩. وتصاعدت عمليات المضاربة في النصف الاول

من عام (١٩٧٠) مما زاد من فقدان الثقة في الدولار (ريمون برتران, ترجمة محمود ٠٠٠٠ ،١٩٧٥،ص٢٢٩).

وقد أدركت السلطات النقدية في جميع الدول الطابع المؤقت لسياسات أسعار صرف العملات التي تحددت في تلك المدة من خلال المضاربات. لم تعتمد على الأسواق في استعادة التوازن دون تدخل. بل كان تدخل البنوك المركزية هو الذي اعاد تقويم اسعار الصرف وتقييد المضاربات على جميع العملات الرئيسة. مما دعا جميع الأطراف إلى عقد اجتماع يضم الدول العشر (الولايات المتحدة وكندا واليابان والدول الأوربية) الذي انتهى بعقد اتفاقية واشنطن لتحديد أسعار التعادل الجديدة.

إلا إن أهداف اتفاقية واشنطن لم تنجح في إعادة الثقة في أسعار التعادل ولم يحدث التدفق لرؤوس الأموال من أوربا واليابان إلى الولايات المتحدة الذي كان متوقفا في بداية عام (١٩٧٢). وبالتالي حدثت ثلاث ازمات نقدية متعاقبة ادت الى زعزعة الثقة في الاتفاقية. الأولى في عام (١٩٧٢) انتهت بتعويم الجنيه الإسترليني والثانية في عام (١٩٧٣) أيضا انتهت بتعويم الليرة الايطالية .والثالثة في العام نفسه عندما قررت الحكومة السويسرية تعويم الفرنك (تربسي كيدر ،١٩٩٠،ص١١٥).

لقد انعكس ذلك واضحا في العجز المالي في اغلب دول العالم في عام ١٩٧٥ وحتى عام (١٩٧٩). فقد ارتفع العجز كنسبة من إجمالي الناتج القومي في كل من (النمسا ،بلجيكا ،كندا ،فرنسا ،المانيا ،اليونان ،ايطاليا, اليابان, هولندا, المملكة المتحدة ،الولايات المتحدة) إذ بلغ على التوالي (٢,٥, ٤,٧, ٢,٤، ٢,٢ , ٥,٧ , ٣,٤ , ١١,٧, ٢,٧ ،٣,٠, ٤,٥, ٤,٢) بعد ان كانت نسبته في عام ١٩٧٠ وعلى التوالي (٢,٠, ٢,٠, ٠,٩, ٠,٩, ٠.٩, ٠,٢, ٠,١, ٥,٠, ١,٩, ٠,٨, ٣,٠، ١,١) واستمرت الزيادات الكبيرة في نسبة العجز المالي في جميع تلك الدول بسبب بطء النشاط الاقتصادي حتى عام ١٩٧٩ (ميتو كانزي ،١٩٨٥،ص١٦).

فليس من الغريب أن تظهر الإحصاءات الرسمية إخفاقا لأكبر (٥٠٠) شركة صناعية في الولايات المتحدة في ايجاد وظيفة واحدة اضافية ما بين عامي (١٩٧٥– ١٩٩٠) وانخفض نصيبهم في القوة العاملة المدنية من (١٧%) إلى أقل من (١٠%) على الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تضيف اكثر من (١٨) مليون شركة سنويا إلا أن معظم الوظائف الجديدة التي تخلق داخل الاقتصاد الامريكي تاتي من الاعمال الصغيرة. وحدث مثل هذا أيضا في الدول الأوربية الأخرى (Research Report ,1990,p.p 12-14).

لقد دخل الاقتصاد الأمريكي عقد الثمانينات بمعدل نمو سالب وعجز ميزان المدفوعات بحدود (٨,٩) مليارات دولار ومعدل بطالة وصل إلى (٧,٦%) ومعدل تضخم (١٣%) إلا أن السياسة الاقتصادية الأمريكية اختلفت بشكل كبير بعد تسلم الرئيس ريغان الرئاسة الأمريكية والتي اتجهت نحو تطبيق بما يعرف اقتصاديات جانب العرض (برهان محمد نوري ،١٩٩٩،ص٦١).

لكن هذه السياسة لم تستطع انتشال الاقتصاد الأمريكي من الكساد الذي حصل في الأعوام (١٩٧٤-١٩٧٥) و (١٩٨٠-١٩٨٣) عندما تفجر كساد اقتصادي جديد وشامل في أثناء الانتقال من عقد الثمانينات الى عقد التسعينات. فقد انخفض الإنتاج العالمي بمعدل (٨,٥%) في عام ١٩٩٠ بعد ان كان يقدر بنحو (٤,٥%) في عام ١٩٨٨. وانخفضت حصة الفرد من الناتج العالمي إلى (٠,٣ %) في عام ١٩٩٠ بعد أن كان يقدر بنحو (٢,٧%) في عام ١٩٨٨ ويعد هذا أول مرة ينخفض فيها الإنتاج العالمي منذ الحرب العالمية الثانية (نيلسون اروو جوري سوزا, ترجمة جعفر علي السوداني ،١٩٩٩،ص ٥١-٥٢).

وخلاصة القول إن النظام الاقتصادي الجديد قد ادخل النظام الرأسمالي في مرحلة ركود أو كساد دائم يتخلله انتعاش ورواج مؤقتان لذلك بدا منظرو الرأسمالية في محاولات إطالة مدة الانتعاش لأكثر مدة ممكنة او تأجيل حدوث الأزمة. وفي حالة حدوثها سيستخدمون كل ما لديهم من سياسات ليقللوا من فعل تلك الأزمة وتأثيرها وتداعياتها على النظام الرأسمالي. لذلك اطلقت الليبرالية الجديدة التمسك بحرية السوق وحرية التنقل وتحقيق الرخاء للشعوب. وكان أهم مظاهر تلك المبادئ محاولة رأس المال الاحتكاري للدول الكبرى بتصفية جميع العقبات الواقعة في طريقه من خلال استخدام الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة في أنحاء دول العالم. وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد حقق الاقتصاد الأمريكي والياباني نموا خلال بعض السنوات خلال عقدي الثمانينات في حين كان الركود الاقتصادي يهيمن على أمريكا اللاتينية واوربا. ولقد أثبتت البيانات إن هذا النمو كان بفعل وفورات دول العالم الأخرى فان (٢٤%) من المدخرات السائلة للولايات المتحدة الأمريكية في عام (١٩٨٤) كان مصدرها من الدوافع الآتية من الخارج وان (٣٠%) من العجز الأمريكي قد تم تمويله برؤوس أموال يابانية (محمود المسافر ،٢٠٠٢،ص).

كما أسهم انهيار المعسكر الاشتراكي في تجديد أفكار الليبراليين الجدد في أن النظام الرأسمالي وآلياته قادر على قيادة العالم ضمن نظام اقتصادي واحد بوصف الصراع ما بين القطبين كان في جزئه الأكبر اقتصاديا والذي حسم لصالح الرأسمالية فبرزت المحاولات في إعادة هيكليتها وبناء أركانها من خلال تفعيل منظومة الاقتصادات المتحولة لتوفير قدرة شرائية قادرة على

استيعاب العرض السلعي المتعاظم للإنتاج الرأسمالي المعتمد على التكنولوجيا الحديثة على وفق آخر الاكتشافات العلمية المبتكرة التي أسهمت في تفاقم أعداد البطالة الذي يعادل (١٠,٧%) من قوة العمل في دول الاتحاد الأوربي و (٣%) في اليابان بسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادي خلال عقد الثمانينات.

وهكذا أصبح واضحا أن أزمة النظام الرأسمالي يمكن تجاوزها بتصدير الأزمة من خلال جعل الاطراف الراسمالية تمثل نقاط احتياطية لامتصاص الاختلالات التي تحدث في مراكزها. لذلك نجد لاستر ثورو (Laster Thourow) يقول إن عند كل اختلال تكون هناك نقطة تعادل مختلفة عن التي سبقتها ويشبه نقطة التعادل بالبركان الذي يحدث نتيجة اختلال في الصفائح البنيوية في الأرض من خلال ما يأتي (محمود المسافر ،٢٠٠٢،ص٧٠) :

١- إن العالم اصبح كله جزءا من النظام الرأسمالي وهو متأثر لا محال بكل السمات والظواهر الرأسمالية.

٢- ان نقطة التعادل يمكن ان تكون في أي مكان, أي يمكن أن تحدث في أطراف الرأسمالية وليس في مركزها.

لذلك ظهرت إلى حيز الوجود مؤسسات برتين وودز بعد الفراغ الذي حصل في عملها في مساعدة البلدان الأعضاء فيهما فرض شروطهما على الدول المحتاجة لموارد هذه المؤسسات من خلال سياسات التثبيت والتكييف الاقتصادي التي يمكن حصرها في المجالات الآتية :

١- تخفيف المخاطر واستيعاب الإخفاقات في الأسواق المالية .
٢- العمل على ضم أطراف جدد للأسواق المالية العالمية .
٣- تحرير حساب رأس المال للدول الأعضاء .
٤- خفض دور الدولة للاستجابة للتطورات الاقتصادية العالمية.
٥- تشجيع الاستثمارات الأجنبية الخاصة عن طريق الضمانات التي قدمها البنك للمستثمرين .
٦- تنمية التجارة الدولية من خلال تمويل الدول الأعضاء .

ثالثا : **اثر العولمة في الأزمة الاقتصادية العالمية**

كان من نتائج تفكك الاتحاد السوفيتي وانهياره مع بقية دول المعسكر الاشتراكي, إن انفردت الولايات المتحدة الأمريكية بصدارة العالم بفضل امتلاكها لقدرات اقتصادية وعسكرية رفيعة المستوى. وأصبح الطريق سالكا أمام الولايات المتحدة الأمريكية لكي تصبح قائدا للعولمة الاقتصادية من خلال عمليات الانفتاح والتكامل والاندماج مع الاقتصاد العالمي وتكوين مايسمى بالقرية الكونية .ومدت الراسمالية المتطورة رأسمالها عالميا دون أي اعتبار للحدود الدولية. واستخدمت الولايات المتحدة وسائل عدة لفرض العولمة .لقد استخدمت الولايات المتحدة السلاح وإسقاط الأنظمة واحتلال الدول (كما حصل في العراق وأفغانستان) من أجل دفع بلدان العالم تحت الخيمة الأمريكية في ظل ستار العولمة.

استغلت الولايات المتحدة هيمنتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في فتح قنوات وطرق لمؤديات العولمة الاقتصادية ،وهذا يعني ربط الاقتصاد العالمي بالاقتصاد الامريكي مثل الربط الثابت للعديد من عملات الدول بالدولار الأمريكي مما يعني أن العالم مضطر إلى دفع فاتورة طعام الولايات المتحدة اي دعم الدولار في سنوات الركود الاقتصادي. أدت العولمة الى احتكار الثروات الطبيعية من بضعة دول صناعية في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إذ تستحوذ الدول الغنية التي يسكنها ١٥% من مجموع سكان العالم على ٨٥% من الثروات الطبيعية (سيد امين, ترجمة ارنست فوري ،٢٠٠٨، ص) من أجل استدامة الاستهلاك الفاحش لمواطنيها دون غيرهم فيما تعترض الدول النامية صعوبات عديدة للوصول الى هذه الثروات لأن ذلك سيؤدي إلى نقص هائل في مصادر الثروات الطبيعية يهدد مستويات معيشة الدول الغنية. ولذلك لم تتورع الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية للسيطرة على العالم لأنها تدرك انها من دون هذه السيطرة لا تستطيع تأمين الوصول الحصري لهذه الثروات.

أدت العولمة الى تحول الرأسمالية المعولمة من الاقتصاد الحقيقي إلى الاقتصاد الرمزي اي من اقتصاد قائم على الإنتاج والاستثمار إلى اقتصاد وهمي قائم على المضاربات المالية. لقد تحررت الأموال ولم تعد تعبر عن حجم الاقتصاد واستطاعت أن تؤمن لرؤوس الأموال الموظفة في صناديق التحوط خاصة في اطار المضاربات معدلات مرتفعة من الارباح ،ففي الوقت الذي لا يزيد مردود التوظيفات الرأسمالية في قطاع الصناعة عن ٦% فان مردود صناديق التحوط اكثر من ٢٠% وارتفعت أسعار الأسهم إلى أكثر من ٤٥ ضعف المردود. وبدلا من خلق التراكم المطلوب في القطاعات المنتجة لخلق ثروات حقيقية تم الاتجاه نحو الاقتصاد الرمزي. ففي عام ١٩٧٩ كان نحو (٥) مليون امريكي يمتلكون اسهما ارتفع الى (٦٠) مليون شخص عام ٢٠٠٩, وان الكتلة

النقدية في البورصات اليوم تعادل ١.٥ تريليون دولار يوميا (د. صالح ياسر ،٢٠٠٨، ص). ويقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد عن (٤٠) مرة حجم الاقتصاد الحقيقي وهو ما ادى الى بروز الفقاعات المالية التي ادى انفجارها الى الأزمة الراهنة (عبدالمجيد قوي ،٢٠٠٩، العدد ٤٦).

أدت العولمة إلى اتساع عمليات الدمج والاستحواذ في المؤسسات والشركات مما رفع معدلات التمركز والاحتكار وبالتالي رفع نصيب رأس المال من الناتج على حساب نصيب الأجور وإبطاء زيادة الإنتاج والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ،وأسس لأزمات اقتصادية واجتماعية تصاعدت حدتها حتى وصلت مرحلة الانفجار (غالب او مصلح, ٢٠٠٨،ص). ارتبطت العولمة بالتخلي عن معظم الضوابط التقليدية التي كانت تسير العمل المصرفي والنظم النقدية لمدة طويلة ،وأصبحت السياسات النقدية غير خاضعة للسلطة النقدية التي عجزت عن الدفاع عن أسعار الصرف والفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات. هكذا تحولت الاقتصادات العالمية إلى مجرد قرارات بيد قلة من المضاربين بالعملات والأوراق المالية غير الخاضعين لسلطة محلية او دولية بعدما تم انهاء دور الدولة في التدخل مما أدى إلى نقص أو انعدام الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية لذلك يمكن القول إن السبب المهم للأزمة الراهنة يكمن في طبيعة النظام الرأسمالي الذي تمثل فيه الرأسمالية الحالية ركنا مهما في اقتصاد السوق الذي يعد المبدأ الرئيس للعولمة التي تركت آليات السوق تعمل دون كوابح لجموحها غير المحدود في تحقيق الأرباح (محمد نبيل الشيمي ،٢٠٠٩، ص).

لقد اتجهت أسواق المال العالمية منذ عدة سنوات وبشكل محموم نحو التكامل والاندماج فيما بينها مما دفع بعضهم إلى القول إن العالم من خلال ترابط أسواقه المالية قد غدا بمثابة سوق نقدي كوني واحد وقد ارتبط هذا التطور بتحرير أسواق المال وإزالة قيودها التنظيمية وتراجع دور الدولة في أنشطة اقتصادية عديدة والتطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بيد أن العولمة المالية كثيرا ما أدت الى حدوث الأزمات المالية ومنها الأزمة الراهنة لانها تعرض الاقتصادات المعولمة الى مخاطر عديدة منها (محمد الأطرش, ١٩٩٩،ص٣٩) :

١- المخاطر الناجمة عن التقلبات المفاجئة لرأس المال.

إن المستثمرين العالميين قد يغيرون من نظرتهم للأسواق المالية ويتحولون عنها بشكل مفاجئ بسبب توقعات المتعاملين الذين يتأثرون بالشائعات والعوامل النفسية.

٢- مخاطر تعرض المصارف للأزمات

أكدت الأزمة الأخيرة الصلة الوثيقة بينها وبين العولمة المالية. فإلغاء القيود التي كانت مفروضة على القطاع المصرفي قد هيأ الفرصة للتخصيص السيئ للائتمان من خلال الإفراط في الإقراض مما أفضى إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة الأمر الذي عرض هذه المصارف لمخاطر الإعسار المالي ومن ثم انهيار العديد منها.

أدت العولمة دورا بارزا في الأزمة الراهنة إذ إن الذي أدى إلى ازدهار سوق الرهن العقاري أمريكيا وعالميا هو عولمة سوق راس المال. لقد أدت سياسات العولمة وانفتاح الشركات العالمية والبنوك الى تعاظم الطلب على شراء الأسهم في شركات الرهن العقاري الأمريكية سعيا وراء الربح فأخذت قيم العقارات ومن ثم أسهم الشركات العقارية بالارتفاع بصورة مستمرة. وعندما عجز بعض المقترضين عن التسديد لم تستطع شركات الرهن العقاري والمصارف الحصول على قروض ميسرة هبطت قيمة العقارات ومن ثم هبطت قيم أسهمها في البورصة بسبب العولمة وانتقل التاثير إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى غير العقارية (ابو بكر عساف ،٢٠٠٨،ص).

رابعا : **عولمة الأزمة**

لم تكن الأزمات الاقتصادية في المرحلة التي سبقت انهيار المنظومة الاشتراكية تشكل خطرا كبيرا على البلدان النامية باستثناء البلدان التي تعاني من تبعية شديدة للنظام الرأسمالي. بيد أن انفراد الرأسمالية بالعالم بعدما دمجت الولايات المتحدة القوتين العسكرية والاقتصادية في إطار عسكرة العولمة من اجل فرض الثقافة والقيم الأمريكية على شعوب العالم وفرض برنامج توافق واشنطن على جميع البلدان حتى باستخدام القوة العسكرية فضلا عن انتشار أفكار الحرية والفردية التي روجت لها مؤسسات العولمة (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – منظمة التجارة العالمية) مما جعل البلدان النامية كما البلدان الصناعية تعاني من وطأة الأزمات الاقتصادية. ما يجعل الأزمة الراهنة مختلفة عن معظم الأزمات لأنها تؤثر في الأسواق المالية في كل أنحاء العالم في وقت واحد, والنتيجة النهائية هو تراجع قيمة الأوراق المالية في البورصات وتكبد حائزي الأصول مثل الأوراق المالية المضمونة برهون عقارية خسائر فادحة وإفلاس شركات التامين على كثير من هذه الأدوات الجديدة أيضا في عدد من البلدان (World Bank ,2008,p.2).

إن أقسى ما يمكن أن يتمخض عن الاندماج بالعالم الرأسمالي هو أن تصبح الاقتصادات النامية في الأطراف المدمجة عرضة لأزمات غير مرتبطة بواقع هذه الاقتصادات وإنما ترتبط بالأزمات البنيوية في الاقتصادات الرأسمالية في المركز. لقد أدى تشابك العلاقات الاقتصادية والمالية عالميا نتيجة لعولمة الاقتصاد وسوق المال إلى أن تنتقل الأزمة الراهنة التي بدأت في قلب

الرأسمالية العالمية ومركزها إلى مختلف دول العالم المتقدمة منها والنامية وإلى حيث يوجد استثمار وتجارة. وقد ساعد على تفاقم الخسائر الفعلية للأزمة الراهنة وانتشارها الأفقي على مستوى العالم وتحمل البلدان الفقيرة أعباءها الثقيلة تسارع عمليات تحرير شتى الاقتصادات ودمجها أو اندماجها في عملية العولمة. وبهذا الصدد يشير صندوق النقد الدولي إلى أن أكثر البلدان التي تعرضت للازمة هي تلك التي شهدت تحريرا واسعا في أسواقها المالية ومؤسساتها المصرفية. ولذلك انحدر العديد من البلدان إلى منطقة الخطر الجديد مع تصاعد المخاطر على الصادرات والاستثمار والائتمان.

ألقت الأزمة الراهنة بظلالها على الاقتصادات النامية مع انقطاع قنوات الإقراض وتباطؤ نشاط التصدير نتيجة لضعف الطلب في الدول المتطورة. بيد أنه من الصعب تحديد آثار الأزمة الاقتصادية على البلدان النامية لان ذلك يخضع للعديد من العوامل مثل درجة انفتاحها على الأسواق العالمية ومدى اندماجها في السوق المالية العالمية إذ إن السلبيات قد لحقت بالدول المنكشفة على الخارج التي يشكل القطاع الخارجي نسبة مهمة في مجمل الاقتصاد أكثر من الدول الأخرى الأقل اندماجا أو المنغلقة حاليا. فضلا عن ذلك ثمة عوامل أخرى تجعل الدول النامية تتباين فيما بينها من حيث درجة تأثرها بالأزمة مثل نوعية صادراتها ،والتوزيع الجغرافي لهذه الصادرات ومدى قدرتها على الاستفادة من عوائد صادراتها لتكوين اقتصادات منتجة تخفف من أثر الصدمات الخارجية وتعزز القدرة على التكيف مع المستجدات, ومدى سلامة القطاع المالي فيها.

أدت الأزمة الحالية إلى حدوث انكماش غير مسبوق في الناتج والتجارة العالميين, فقد سجل إجمالي الناتج المحلي العالمي انكماشا تجاوز ٦% في الربع الرابع من عام ٢٠٠٨ والربع الأول من عام ٢٠٠٩ (صندوق النقد الدولي ،٢٠٠٩،ص ١٧). ومع تفاقم صعوبة الحصول على رأس المال حدث هبوط حاد في إنتاج السلع الصناعية وفي التجارة العالمية بهذه السلع اذ انخفض مستوى الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة بحوالي ١٥% عام ٢٠٠٨ في حين انخفض في الدول النامية ما عدا الصين بنحو ١٠% ومن المتوقع ان يشهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية تباطؤا شديدا من ٥,٩ % عام ٢٠٠٨ الى ١,٢% عام ٢٠٠٩ غير أن أداء البلدان النامية يفوق أداء البلدان المتطورة التي هبط ناتجها الإجمالي بنسبة ٤,٥% عام ٢٠٠٩ (البنك الدولي ،٢٠٠٩،ص١٠) .

تتجلى انعكاسات الأزمة الحالية في التدهور الاجتماعي على الصعيد العالمي إذ إن خيارات الحياة والاستهلاك أصبحت محدودة لملايين من البشر وألقت ألازمة بظلالها القاتمة على الفقراء الذين يقع على عاتقهم عبء إعادة الهيكلة وفي الوقت ذاته يدخلون في صراع فيما بينهم

لاقتسام الموارد المحدودة. لقد أدت الأزمة إلى ركود نسبي في الإنتاج مما أفضى إلى تراجع أجور العمال وارتفاع في معدلات البطالة والمزيد من الهشاشة الاجتماعية وتفاقم الفقر. وبهذا الصدد يقول الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون " الأزمة المالية الراهنة تهدد معيشة مليارات الأشخاص عبر العالم خصوصا الأكثر فقرا " (الجزيرة نت ،٢٠٠٨،ص١).

لقد تأثرت البلدان الفقيرة بالأزمة لأنها بالكاد تنتج ما يكفي لسد حاجاتها وغالبا ما تعتمد على الطلب على صادراتها إلى البلدان الغنية الذي انخفض وإنها تعتمد على التحويلات والمساعدات من الدول الغنية ومن ثم فالفقراء في الدول كافة سيتأثرون سلبا بالأزمة أكثر من الأغنياء.

تشير التقديرات إلى أن العدد الإضافي لمن وقعوا في براثن الفقر المدقع في عام ٢٠٠٩ من جراء الأزمة المالية يتراوح عددهم ما بين (٥٠-٩٠)مليون شخص وسيبلغ عدد الذين يعيشون على اقل من ١,٢٥ دولار يوميا في البلدان النامية في عام ٢٠٠٩ نحو ١,١٨٤ مليار شخص. ومن المتوقع أن يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن في العالم إلى مليار إنسان عام ٢٠٠٩. وتذهب تقديرات البنك الدولي إلى أن ما بين (٢٠٠-٤٠٠) ألف رضيع آخر سيموتون سنويا في العالم بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٥ نتيجة لهذه الأزمة. وإذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة ألان فقد يتراوح مجموع الوفيات الإضافية للرضع من (١,٤ – ٢,١) مليون وفاة بحلول عام ٢٠١٥. وفي تقرير آخر صدر عام ٢٠٠٩ بعنوان (تفادي أزمة إنسانية) يحذر البنك الدولي من أن (٢٣) بلدا تضم ٦٠% من المصابين بالأيدز ممن يعالجون بالعقاقير المضادة للفيروسات ستشهد توقف هذا العلاج وكذلك برامج المكافحة بنهاية عام ٢٠٠٩ بسبب الأزمة المالية الحالية (البنك الدولي ،٢٠٠٩،ص٢).

بهذا الصدد يقول داني ليندريجر نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الحد من الفقر " في عالم اليوم الذي يغلب عليه طابع العولمة لا يوجد بلد يتمتع بمناعة من التأثر بالأزمة " (البنك الدولي ،٢٠٠٩،ص٣).

ستؤثر الأزمة من خلال الركود الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار الفائدة مع مزيد من المخاطر التي تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية في الأجل المتوسط إلى ردع الاستثمارات الجديدة في قطاعات الموارد الطبيعية. ومن المرجح أن تشهد الدول النامية سوء مناخ التمويل الخارجي عام ٢٠٠٩, ومع الهبوط الكبير والسريع الذي تشهده تدفقات رأس المال من القطاع الخاص سيجد العديد من البلدان النامية صعوبة بالوفاء باحتياجاتها من التمويل الخارجي الذي يقدر بترليون دولار (البنك الدولي ،٢٠٠٩،ص٣).

أثرت الأزمة الراهنة أيضا على التحويلات من البلدان المضيفة, ويتوقع البنك الدولي ان ينخفض حجم التحويلات المالية إلى البلدان النامية الى ٣,٤ مليارات دولار عام ٢٠٠٩ من نحو ٣٢٨ مليار دولار بانخفاض قدره ٧,٣ % (البنك الدولي ،٢٠٠٩،ص٤). بسبب حالة اللايقين المحيطة بمدى عمق الأزمة ومدتها والتقلبات غير المتوقعة في أسعار الصرف واحتمال تشديد القيود على الهجرة, ثمة مخاطر تتمثل في أن يؤدي ارتفاع معدلات البطالة إلى فرض المزيد من القيود على الهجرة في بلدان الإتحاد الأوربي الرئيسة, وستحد مثل هذه القيود من التحويلات النقدية بصورة أكبر من المتوقع وستبطئ الانتعاش العالمي وستخلق متاعب حقيقية للعديد من الدول خاصة تلك التي تعاني من فجوات تحويلية خارجية.

ويتمثل الأثر السلبي الآخر للازمة الحالية في انخفاض الطلب العالمي على السلع الأولية الذي أدى الى انخفاض أسعارها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ بنسبة ٥٥% ونتيجة لذلك تضررت بلدان إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط بسبب تراجع الطلب في أسواق الصادرات وانخفاض أسعار المواد الأولية. وكان الهبوط الكبير في أسعار النفط عام ٢٠٠٩ قد اثر بشكل كبير في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية ،وتأثرت بلدان أخرى بالانخفاضات في الصادرات وأنشطة السياحة. ومع تدهور الأوضاع الخارجية وتراجع التدفقات الرأسمالية تدهور العديد من أسواق الأسهم ٠٠٠ (صندوق النقد الدولي ،٢٠٠٩،ص٥).

وهكذا واصلت الأزمة انتشارها وتعاظمت وتيرتها في عالم العولمة المالية الذي لم يسبق له مثيل. وتعرضت استثمارات بعض الدول النامية الموظفة في الدول الغنية إلى خسائر فادحة اذ يشير صندوق النقد الدولي إلى أن الدول الخليجية تمتلك لوحدها مليار دولار. وهذه الاستثمارات بدأت في السنوات الأخيرة بالاتجاه نحو قطاع العقارات حيث العائد المرتفع وهو ما يعني تأثر هذه الاستثمارات بأزمة الرهن العقاري و لا توجد معلومات دقيقة عن حجم هذه الخسائر (يوسف خليفة ،٢٠٠٨،ص٢٠). وهكذا واصلت الأزمة انتشارها وتعاظمت وتيرتها في عالم العولمة المالية الذي لا مثيل له.

المصادر :

اولا : المصادر العربية :

١- ابو البركات الانباري – الانصاف في مسائل الخلاف (بيروت – دار لسان العرب – بدون سنة نشر).

٢- ابو بكر عساف – العولمة واثارها الاقتصادية المدمرة على البلدان الاسلامية – مجلة الوعي – العدد ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

٣- إسماعيل صبري عبدالله –الكوكبة :الراسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الامبريالية ،في :العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت –مركز دراسات الوحدة العربية –١٩٩٩) .

٤- البنك الدولي – الأزمة المالية :شق الطريق الى انتعاش الاقتصاد العالمي – حزيران – ٢٠٠٩ – معلومات متاحة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي.

٥- البنك الدولي – الأزمة الاقتصادية والأهداف الإنمائية للألفية –٢٠٠٩ معلومات متاحة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي.

٦- البنك الدولي – انخفاض تحويلات المغتربين –٢٠٠٩ معلومات متاحة على الموقع الالكتروني للبنك الدولي.

٧- الجزيرة نت – الأزمة المالية –٢٠٠٨ – معلومات متاحة على الموقع الالكتروني للجزيرة نت

٨- باري سيجل –النقود والبنوك والاقتصاد ٠٠ وجهة نظر النقديين – ترجمة د٠ طه عبدالله منصور و د. عبدالفتاح عبدالرحمن (الرياض – دار المريخ–١٩٨٧).

٩- برهان محمد نوري – افاق التطورات الاقتصادية الدولية المعاصرة : العولمة وتحرير التجارة (بغداد – بيت الحكمة –١٩٩٩)

١٠-جيمس جوارتيني وريجارد استروب – الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص – ترجمة د. عبدالفتاح عبدالرحمن ود٠عبدالعظيم محمد (الرياض– دار المريخ –١٩٨٨)

١١-د.خزعل البيرماني – مقدمة في الاقتصاد الكلي (بغداد – جامعة بغداد – ١٩٧٥).

١٢-د. رمزي زكي – الازمة الاقتصادية العالمية الراهنة (الكويت –المعهد العربي للتخطيط –١٩٨٥) .

١٣-ريمون برتران – الاقتصاد المالي الدولي – ترجمة محمود بهير انسي (القاهرة – دار المعرفة – ١٩٧٥).

١٤-سمير امين – الانهيار المالي – ازمة نظام ؟ اجوبة خادعة واخرى ضرورية – ترجمة ارنست فوزي – الثقافة الجديدة –٢٠٠٨.

١٥-د٠صالح ياسر –الاقتصاد السياسي للازمة المالية العالمية ٠٠ محاولة فهم الجذور –الثقافة الجديدة –٢٠٠٨.

١٦-صندوق النقد الدولي – التقرير السنوي -٢٠٠٩.
١٧-عبدالكريم كامل عبدالكاظم – النظم الاقتصادية المقارنة (الموصل – جامعة الموصل – ١٩٨٨)
١٨-د٠عزت السيد احمد – انهيار مزاعم العولمة ٠٠ قراءة في تواصل الحضارات وصراعها (دمشق – اتحاد الكتاب العرب -٢٠٠٠)
١٩-عبدالمجيد قوي – الازمة الاقتصادية الامريكية وتداعياتها المالية – بحوث اقتصادية عربية – العدد ٤٦-٢٠٠٩.
٢٠-غالب او مصلح – ازمة النظام الاقتصادي العالمي – العالم في مرحلة مخاض – مركز دمشق – ٢٠٠٨.
٢١-فرانسيس فوكوياما – نهاية التاريخ والرجل – ترجمة وتعليق د. حسين الشيخ (بيروت – دار العلوم – ١٩٩٣).
٢٢-فنشنزو فيتللو – الفكر الاقتصادي الحديث – ترجمة د٠ محمد ابراهيم زيد (القاهرة – الدار المصرية للتاليف والترجمة -١٩٦٧).
٢٣-فيتو تانزي – خبرة العجز المالي في البلدان الصناعية – التمويل والتنمية – العدد (٤) ديسمبر – ١٩٨٥.
٢٤-محمد الاطرش – العرب وتحديات النظام العالمي (بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية – ١٩٩٩).
٢٥-محمد نبيل الشيحي – العولمة والازمة الاقتصادية العالمية – الحوار المتمدن -٢٠٠٩.
٢٦-د٠ محمود خالد المسافر – العولمة الاقتصادية : هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب (بغداد – بيت الحكمة -٢٠٠٢)
٢٧-نيلسون اروو جودي سوزا – انهيار الليبرالية الجديدة – ترجمة جعفر السوداني (بغداد – بيت الحكمة – ١٩٩٩).
٢٨-يوسف خليفة اليوسف – الازمة المالية والاقتصادات الخليجية – المستقبل العربي – العدد – ٢٠٠٨.

ثانيا : **المصادر الانكليزية** :

1- World Bank, Global Financial Crisis ,November ,2008.